

فترة ما بعد كامب ديفيد بخصوص قرارات الامم المتحدة المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين تقوم على تفسير هذه القرارات بما يعكس توطينا قسريا كحل يكون بديلا لاعادة اللاجئين الى ديارهم ، تتزايد الشكوك على اساس حقيقتين اضافيتين :

اولا : ان وزير الخارجية السيد فانس ارفق اشارته بخصوص قرار الامم المتحدة بدعوة من اجل تطوير اقتصاد الضفة الغربية وغزة « وكذلك لمساعدة هؤلاء اللاجئين للاقامة الدائمة في اي مكان آخر » *

ثانيا : ان السيد فانس اشار في هذا النص « الى مسألة السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى قطاع غزة والضفة الغربية » من غير ان يشير الى مسألة « عودتهم الى وطنهم » كما توصي قرارات الامم المتحدة *

الخاتمة

تساءلنا في مقدمة هذه الدراسة عما يقدمه الاطار العام لاتفاقية كامب ديفيد للفلسطينيين * وفي ضوء التحليل السابق يمكننا صياغة الجواب على الشكل التالي : ان جزءا من الشعب الفلسطيني (اقل من ثلث المجموع العام) اعطي وعدا بجزء من حقوقه (من غير ان يكون من ضمنه حق تقرير المصير واقامة دولة) في جزء من وطنه (اقل من خمس المساحة العامة) ، وان هذا الوعد قد يتحقق بعد بضع سنوات من الآن عن طريق الخطوة خطوة في عملية يمكن لاسرائيل خلالها ان تمارس حق النقض ضد اي اتفاق * وفوق ذلك فلقد كتب على غالبية الشعب الفلسطيني الحرمان الدائم لشخصيته الوطنية والنفى الدائم وكذلك الحرمان الدائم من دولة له وكذلك الفرقة الدائمة عن بعضه البعض وعن فلسطين ، حكم عليه الحياة بلا امل او معنى *

ولقد اقر السيد فانس من أنه لن « تكون هناك اتفاقية عادلة او آمنة ما لم تشمل مشكلة الفلسطينيين بالمعنى الواسع » * ونحن بدورنا نوافق من كل قلبنا * وفي ضوء هذه الحقيقة الاساسية نعلن ان « السلام » الذي يعرضه « اطار للسلام في الشرق الاوسط » كما تم التوصل اليه في كامب ديفيد هو غير عادل وغير آمن *

الحواشي

(٣) الاهرام ، ١٣ اذار (مارس)
١٩٧٧ ، ص ٣ ، (نقلها الكاتب من العربية)
(٤) نص كلمة الرئيس كارتر يوم ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ ، كما وزعتها الاسوشيتدبرس ، ونشرتها ذي هيرالد

(١) الصحافة الاسرائيلية تدعو الى تجنب « سلام منفرد » ، جويش ويك ، ٢٤ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ ، ص ٣ *
(٢) وثيقة الامم المتحدة رقم 19/33/pv. 14.